

إرادة مبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر

“حلقة وصل رئيسية تربط بين الحكومة
والقطاع الخاص من أجل تحسين مناخ
الاستثمار في مصر”



التعاون الدولي



- تتعاون إرادة مع عدة جهات دولية سواء في إصدار دراسات مشتركة أو حضور ورشات تدريبية ومؤتمرات، أهمها:
- OECD، البنك الدولي، EU، SIGMA، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والبنك الإفريقي للتنمية.
- جهات/كيانات تحسين مناخ الأعمال في دول أخرى منها: المغرب وأوكرانيا.

إنجازات إرادة

تبسيط الإجراءات لمناخ الأعمال

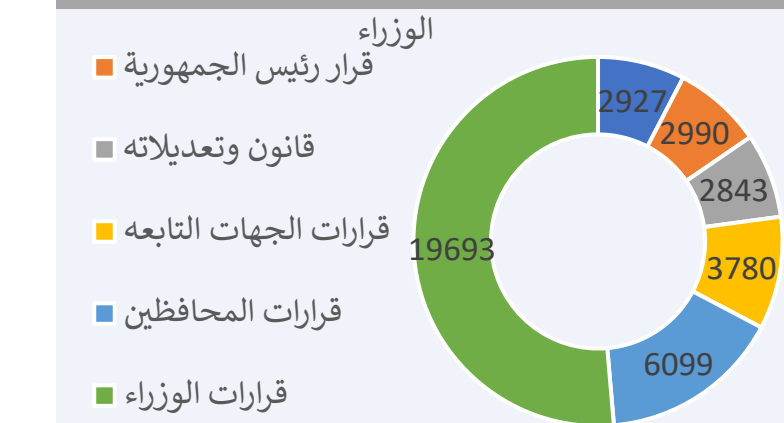
- دراسة أهم التجارب الدولية في مجال تبسيط الإجراءات لمناخ الأعمال واختيار تجربة المملكة المغربية كأقرب تجربة توافق السوق المصري.
- إعداد دليل لتبسيط الإجراءات الإدارية 1guide بالتعاون مع خبراء OECD تطبيقه على صندوق التنمية المحلية.
- إعداد دراسة شاملة عن رؤية موحدة لتبسيط الإجراءات.
- نشر " دليل الإجراءات الإدارية الجيدة" على الوزارات والجهات المعنية.

الدراسات والمبادرات

- دراسة التحول الرقمي وصندوق مصر الرقمية ودراسة مقارنة لحوافز الاستثمار بين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.
- المساهمة في إعداد مشروعات القوانين مثل: قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية ومشروع قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية ولائحته التنفيذية.
- دراسة التجارة عبر الحدود وتحسين المؤشر الصادر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business.

حصر وتنقية وتسجيل التشريعات المنظمة لمناخ الأعمال

- تصنيف وحصر ومراجعة قوانين وتشريعات وقرارات أكثر من ٤٢ ألف تشريع موزعين كما هو موضح.
- بناء وتطوير قاعدة بيانات تخص كافة الأدوات التشريعية المنظمة لمناخ الأعمال وسجل إلكتروني للتشريعات الاقتصادية السارية والمعمول بها وتصنيفها طبقاً لدرجاتها التشريعية.



تقييم الأثر التشريعي و الاقتصادي للتشريعات

- دراسة الأثر التشريعي للقوانين وفقاً لدليل تقييم الأثر التشريعي (RIA) المطبق في أكثر من ٦٠ دولة حول العالم مثل المملكة المتحدة، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، اليابان، تركيا، ألمانيا وغيرها.

مبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر (إرادة)

- مبادرة مصرية تأسست عام ٢٠٠٨.
- عام ٢٠١٩، أصبحت إرادة تابعة لمجلس الوزراء المصري بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٩٨ لسنة ٢٠١٩، وقرار رقم ١٣٩٨ لسنة ٢٠٢٠ بإشراف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



- تلعب إرادة دورًا رئيسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر ورؤية مصر ٢٠٣٠. حيث يتم توجيه كافة طاقتها نحو استكمال برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تقوم به الدولة، وذلك بالتركيز على ثلاثة قطاعات واعدة لزيادة الوزن النسبي لها في هيكل الإنتاج للاقتصاد المصري، وهم: الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الرؤية

"خلق بيئة أعمال جاذبة من خلال إطار تشريعي أفضل، يحكمه مبادئ الحكومة الرشيدة"

الأهداف

- تبسيط الإجراءات لجذب وخلق بيئة جاذبة للمستثمر متماشية مع التطورات العالمية.
- تنقية التشريعات الاقتصادية (القوانين، قرارات).
- جسر للتواصل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص (أصحاب المصلحة) من أجل إثراء النقاش العام ونشر الوعي.

محاو عمل إرادة من أجل بيئة أعمال افضل

تعمل (إرادة) في عدد من المحاور الرئيسية تساهم جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر ورؤية مصر ٢٠٣٠ وتحسين الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية في عملية التنمية الاقتصادية وعلى رأس هذه المحاور:

التشاور والحوار المجتمعي مع الأطراف المعنية خارج عملية صنع القرار لتمثيل وجهات النظر المختلفة عند وضع التشريع أو إصدار الإجراءات.

المشاركة في تحسين المنظومة التشريعية المنظمة لمناخ الأعمال



الشراكات الفعالة على المستوى المحلي والدولي

المساهمة في تبسيط إجراءات مناخ الأعمال تماشيا مع المعايير الدولية المتعارف عليها

المساعدة في نشر وتطبيق نظام تقييم الأثر التشريعي والاقتصادي لدعم اتخاذ القرار في خلق مناخ جاذب للاستثمار

أجندة العمل

تدور أجندة المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) حول تقييم السياسات والقوانين المصرية بشفافية وتقييم تنفيذها بالأدلة، مدعومة بالدراسات والتجارب الدولية و آراء أصحاب المصلحة.



- الشركات الناشئة وريادة الأعمال
- الزراعة وسلامة الغذاء
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الطاقة
- البناء والتشييد
- البنية التحتية
- التحكم والإشراف
- الصناعات التحويلية
- التجارة والاستثمار
- الأقتصاد الأخضر

قطاعات الأعمال الرئيسية

منهجية العمل المتبعة

دراسة أفضل الممارسات الدولية لتحقيق الاستفادة المثلى.

اقتراح القوانين والقرارات الجديدة من أجل تحسين بيئة الأعمال.



دراسة الأثر التشريعي والاقتصادي للقوانين والقرارات النافذة وأي تشريعات جديدة لها صلة بمناخ الأعمال باستخدام

RIA " Regulatory Impact Assessment".